



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

تعميم وسيط رقم ٤٥٨

للمصارف وللمؤسسات المالية

نودعكم رباطاً نسخة عن القرار الوسيط رقم ١٢٥١٩ تاريخ ١٩/٤/٢٠١٧ المتعلق بتعديل القرار الاساسي رقم ١١٩٤٧ تاريخ ١٢/٢/٢٠١٥ (أصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء) المرفق بالتعميم الاساسي رقم ١٣٤.

بيروت، في ١٩ نيسان ٢٠١٧

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه



مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

قرار وسيط رقم ١٢٥١٩

تعديل القرار الاساسي رقم ١١٩٤٧ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٢
المتعلق بأصول إجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء

ان حاكم مصرف لبنان،
بناءً على قانون النقد والتسليف سيما المواد ٧٠ و١٧٤ و١٨٢ منه،
وبناءً على القرار الاساسي رقم ١١٩٤٧ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٢ وتعديلاته (أصول إجراء العمليات
المصرفية والمالية مع العملاء)،
وبناءً على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٢،

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى: يضاف الى القرار الاساسي رقم ١١٩٤٧ تاريخ ٢٠١٥/٢/١٢ "المادة الثالثة مكرر"
التالي نصها:

«المادة الثالثة مكرر: اضافة الى ما ورد في المادة الثالثة أعلاه يجب أن تتضمن
سياسة "أصول اجراء العمليات المصرفية والمالية مع العملاء"
اجراءات خاصة تأخذ بعين الاعتبار حق ذوي الحاجات الخاصة عموماً
والمكفوفين خصوصاً في الاستفادة من الخدمات المصرفية والمالية،
تشمل على الأقل ما يلي:

- ١- الاجراءات الواجب اتخاذها عند توقيع عقد بين المصرف وشخص
من ذوي الحاجات الخاصة أو عند قيام هذا الاخير بعملية مصرفية
عادية (سحب، إيداع، تحويل...).
- ٢- تزويد المكفوف بنسخة إلكترونية عن العقد الموقع معه وعن أهم
خصائص وشروط المنتج أو الخدمة Key Fact Statement
وعن لائحة حقوق وواجبات العميل.
- ٣- اعلام المكفوف عن كل عملية مصرفية يقوم بها بالوسائل المناسبة.

..../

٤- تمكين العملاء من ذوي الحاجات الخاصة عموماً والمكفوفين خصوصاً من القيام بالعمليات المصرفية بسهولة عن طريق تأمين الممرات والمنحدرات اللازمة لهم وتخصيص عدد معين من اجهزة الصراف الالي المؤهلة تقنياً وفنياً كي تستعمل من قبلهم، كالصراف الآلي الناطق Talking ATMs أو ITMs Interactive Teller Machines»

المادة الثانية: تمنح المصارف مهلة حدها الاقصى تاريخ ٢٠١٨/٦/٣٠ للتقيد بأحكام هذا القرار.

المادة الثالثة: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ١٩ نيسان ٢٠١٧

حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه